

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إن معدل سعر برميل النفط الكويتي بلغ نحو 85.8 دولارا مع انتهاء شهر يوليو 2024، والذي يعتبر الشهر الرابع من السنة المالية الحالية 2025/2024، وهو سعر أعلى بنحو 15.8 دولارا للبرميل أي بما نسبته نحو 22.6% عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولارا للبرميل.

وأضاف التقرير أن السنة المالية الفائتة 2024/2023 والتي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت كانت قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 84.4 دولارا، ما يعني أن معدل سعر البرميل لشهر يوليو 2024 جاء أعلى بنحو 1.7% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، بينما أدنى بنحو 4.9 دولارا للبرميل من سعر التعادل الجديد للموازنة الحالية البالغ 90.7 دولارا وفقا لتقديرات [وزارة المالية](#)، وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وأشار تقرير الشال إلى أنه يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر يوليو بما قيمته نحو 1.67 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حالتهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 20.08 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3.85 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 16.23 مليار دينار، ومع إضافة نحو 2.42 مليار دينار إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 22.51 مليار دينار.

وقال التقرير إنه بمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.55 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2025/2024 عجزا قيمته 2.04 مليار دينار، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط.